

بنية الهيمنة اليمينية في إسرائيل وآفاق المشهد القادم

مع اقتراب انتخابات الكنيست السادسة والعشرين تشهد البيئة السياسية الإسرائيلية حالة من الترقب المكثف، وسط مؤشرات متزايدة من استطلاعات الرأي تؤكد حقيقة راسخة: إسرائيل لم تعد تتأرجح بين يمين ويسار، بل باتت تتحرك بالكامل داخل فلك الفكر اليميني القومي والأمني.

يعيد هذا التحول الهيكلي صياغة النظام السياسي الإسرائيلي داخلياً، ويفرض في الوقت ذاته تحديات استراتيجية غير مسبوقة على القضية الفلسطينية، مما يستدعي تفكيك دوافع هذا الصعود، واستشراف آفاقه القادمة، وبلورة خيارات فلسطينية بديلة تنتقل من المقاربات التقليدية إلى تطوير استراتيجية واقعية تبنى على الخبرات المتراكمة وتستند إلى الحقائق الميدانية.

لم يكن انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين وليد الصدفة، بل جاء نتاج تحولات عميقة تراكمت على مدار العقود الثلاثة الأخيرة. وتبرز جذور الصعود وبنية الهيمنة اليمينية في انهيار ما كان يُعرف بـ"معسكر السلام" بدءاً من اغتيال إسحاق رابين عام 1995، مروراً بتنحي إيهود باراك بعد فشل قمة كامب ديفيد عام 2000، وصولاً إلى سقوط مصداقية اليسار الصهيوني في الوجدان الإسرائيلي.

وقد أسهم ذلك في تكريس وترسيخ الرواية اليمينية الإسرائيلية القائمة على "غياب الشريك الفلسطيني"، التي تعمقت بشكل حاسم بعد خطة الانفصال أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005، حيث نجح اليمين في تسويق تبِعَاتِها كدليل قطعي على أن أي انسحاب سيقابله تدهور أمني، ما خلق إجماعاً إسرائيلياً صلباً ضد أي تنازل مستقبلي عن الأرض.

ترافقت مع المعطيات الأمنية تحولات ديموغرافية حاسمة؛ حيث شهدت إسرائيل نمواً سكانياً متسارعاً لمجتمع المتدينين (الحريديم) واليمين القومي الديني، وهي شرائح تتميز بمعدلات خصوبة مرتفعة للغاية مقارنة بالتيار العلماني الأشكنازي. هذا التدفق الديموغرافي تُرجم مباشرة إلى تفوق تصويتي دائم لصالح معسكر اليمين. يُضاف إلى ذلك اندماج الكتلة المليونية للمهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق في مربعات المواقف القومية المتشددة، ما منح اليمين رافعة سياسية صلبة.

اقتصادياً وثقافياً، نجح حزب "الليكود" بقيادة بنيامين نتنياهو في صياغة توليفة تجمع بين النيوليبرالية الرأسمالية والدعم الرمزي للشرائح اليهودية الشرقية المحافظة، مصوراً قوى الوسط واليسار كنخبة عَلمانية قديمة ومستعيلة. ترافق ذلك مع إعادة صياغة مناهج التعليم والخطاب العام لتكريس "يهودية الدولة" على حساب طابعها الديمقراطي، متوجّهاً بقانون القومية عام 2018. في مقابل هذه الكاريزما القيادية لتنتياهو وقدرته

زيتونيات

جغرافيا الزيتون الفلسطيني (الحلقة 13)

محافظة الخليل.. قلاع "صوريف وخاراس" وثقافة الزيت الثقيل في سوق الجنوب

نختتم اليوم في الحلقة الثالثة عشرة من "جغرافيا الزيتون الفلسطيني" جولتنا الشاملة والمعقدة في جغرافيا شجرة الزيتون المباركة عبر محافظات الوطن، ونحط الرحال في القلعة الاقتصادية والتاريخية الأكبر لجنوب فلسطين؛ في محافظة الخليل (خليل الرحمن)، عاصمة التنوع الزراعي، لنغلق بذلك هذا السجل التوثيقي التاريخي بعد جولات حافلة شملت جغرافيا الشمال والوسط، مهدين الطريق لحصاد فني وسيادي متكامل يثيب هوية منشأ ذهبنا الأخضر عالميا.

تتميز جغرافيا قطاع الزيتون في محافظة الخليل بخصائص إنتاجية، وطبوغرافية، وثقافية بالغة الخصوصية، ونفند أبرز معالمها في الركائز العلمية الأخيرة التالية:

1 - محافظة الخليل مستوردة لزيت الزيتون :

وهنا نقف أمام الحقائق والأرقام الدقيقة التي تضبط ميزان الإنتاج بعيداً عن التقديرات العشوائية؛ فمحافظة الخليل بالرغم من اتساع مساحاتها الجغرافية، إلا أن كامل إنتاجها من زيت الزيتون في المواسم الجيدة يدور حول 1000 طن فقط، وفي العادة يكون أقل من ذلك. وبناءً على هذا الرقم، تتراوح حصة الخليل ما بين 4٪ إلى 5٪ فقط من إجمالي إنتاج الوطن السنوي. هذه المعطيات الرقمية المحدودة تجعل الخليل مصنفة كـ "محافظة مستوردة و مستهلكة لزيت الزيتون" بامتياز، ولا تكفي نهائياً احتياجات كثافتها السكانية العالية، ما يجعلها السوق الاستهلاكية الأكبر والأهم لاستيعاب وشراء فائض الزيت المتدفق من محافظات شمال الضفة الغربية. إنها محافظة شهد العنب ..

2 - أسعار صوريف وخاراس الفلكية وعجائب الأسعار المحلية:

تشهد المحافظة مفارقة سريعة وتجارية فريدة؛ فبالرغم من أن الإنتاج العام محدود، إلا أن أسعار زيت الزيتون الخاص بالخليل تعد مرتفعة ومرتفعة جداً مقارنة بالزيت المماثل أو الأفضل في بقية المحافظات. وتبرز في هذا النطاق بلدتا صوريف وخاراس العريقتان؛ حيث يتميز الزيت الناتج منهما بـ أسعار فلكية تجارية تحظى بطلب خاص، وهو انعكاس لنجاح تسويقي واجتماعي موروث يحتاج منا في "قسم أبحاث الزيتون"

د. باسم خضر التميمي

الاستقطابية، عانى معسكر الوسط واليسار من أزمة قيادة حادة وفراغ كاريزمي مزمن منذ اغتيال إسحاق رابين، وتنحي إيهود باراك عام 2000، ودخل في دوامة تغيير مستمر لقياداته عقب كل إخفاق انتخابي، ما صورّه أمام الناخب كبديل مشنت وغير مؤهل لإدارة الأزمات الوجودية.

بناءً على معطيات استطلاعات الرأي، لا تتجه إسرائيل نحو تراجع أيديولوجي لليمين بل نحو إعادة هيكلة لمركز ثقله القيادي. ورغم تآكل مقاعد الليكود والائتلاف الحالي وعجزهم عن بلوغ الحسم، فإن البديل الصاعد ليس وسطاً ولا يساراً؛ بل تُشير القراءة الاستشرافية إلى صعود تحالف يميني عريض يجمع بين الجناح الأمني والمؤسساتي (بقيادة غانتس وأيزنكوت)، وأقطاب اليمين القومي والعلماني المتشدد (بينيت وليبرمان).
تلتقي هذه النخبة المعارضة في رفض حل الدولتين، وتوسع الاستيطان، وتفضيل الحلول العسكرية الصارمة. ويتلخص المشهد القادم في السعي لاستبدال اليمين الأيديولوجي الراديكالي ببديل يميني أمني وعسكري أكثر تنظيماً وقبولاً لدى المجتمع الدولي، مدعوماً بثبات ديموغرافي طويل المدى يضمن بقاء الكتلة الناجبة المحافظة هي المقررة.

أمام الانسداد التاريخي والنزوع الإسرائيلي نحو الضم، يتعين على الكل الفلسطيني مغادرة مربع الانتظار وتبني استراتيجية مبادرة تقوم على أربعة مسارات؛ أولها: الإنهاء الفوري للانقسام بتوحيد المؤسسات وإعادة تفعيل منظمة التحرير لتضم كافة القوى وفق رؤية تدمج الدبلوماسية بالمقاومة الشعبية. وثانيها: تدويل الصراع بالتخلي عن الاحتكار الأمريكي، وبناء تحالفات مع القوى الصاعدة (كالبريكس)، وملاحقة الاحتلال قضائياً لرفع كلفة الاستيطان. وثالثها: تمين التحالف مع دول الطوق العربي لإحباط مشاريع التهجير، والحفاظ على التفوق الديموغرافي مع مناهضة نظام "الأبرتهاید". ورابعها: عزل الاحتلال عالمياً بدعم حركات المقاطعة، بالتوازي مع بناء "اقتصاد صمود" محلي يقلل التبعية ويثبّت المواطنين في أرضهم.

إن القراءة الدقيقة للمشهد الإسرائيلي تؤكد أن الرهان على تغيرات داخلية في تل أبيب ليس سوى رهان على سراب؛ فمواجهة اليمين المترسخ تتطلب امتلاك زمام المبادرة وتغيير قواعد الاشتباك. ولا يعني هذا التحول التخلي عن مشروع الدولة المستقلة، بل هو نزوح مفاهيمي ينقل الفعل الفلسطيني من مقاربات التعاطي التقليدية إلى مربع الهجوم الأخلاقي والقانوني عالمياً. وعبر تعبئة الاحتلال كنظام فصل عصري يستحيل التعايش معه، يُحاصر الفكر اليميني الرامي للضم، ويتحول النضال إلى معركة حرية وعدالة إنسانية مدعومة دولياً، تشكل رافعة استراتيجية لإنهاء الاحتلال وتجسيد حل الدولتين.

فياض فياض

جغرافيا الزيتون الفلسطيني (الحلقة 13)

محافظة الخليل.. قلاع "صوريف وخاراس" وثقافة الزيت الثقيل في سوق الجنوب

إلى مواكبته و توعية جيدة وعالية لتطوير ثقافة الزيت والزيتون، وضبط المنظومة الإرشادية لضمان مطابقة الجودة مع هذه الأسعار النخبوية.

3 - ثقافة "الزيت الثقيل" والسمرة الحسية:

تنفرد الثقافة الاستهلاكية لأهلنا في الخليل بذوق حسّي خاص يختلف عن بقية المحافظات؛ حيث يفضل المستهلك الخليلي ما يُعرف محلياً بـ "الزيت الثقيل". والمقصود بالثقل هنا هندسياً ليس الكثافة الفيزيائية للزيت، بل اللون والقوام؛ حيث يفضلون الزيت ذا السمرة الواضحة الداكنة، وينجذبون إليه تجارياً، متعدين عن لون الزيت الأخضر الفاقع أو الأصفر الذهبي الشائع في مناطق الشمال، وهي بصمة ثقافية وتراثية تحكم آليات العرض والطلب في أسواق الجنوب.

4 - حماية الأرض من الاستيطان وغراسة زيتون لا يتلائم مع المنطقة. في ثمانينيات القرن الماضي وفي ذروة انتشار وتوسع المستوطنات فقد قامت منظمات المجتمع المدني بغرس مليون شجرة زيتون في الأراضي المهددة بالاستيطان من أجل حمايتها لكن ما إن كبرت تلك الغراس حتى أتضح أنها من البنالي المحسن الذي يريد الري والأمطار الغزيرة، فهي أشجار لا تتلائم المنطقة وفي عام 2009 تم عمل دراسة لنقل هذه الأشجار إلى محافظات شمال الضفة الغربية ، وثبت أن التكلفة والعملية غير ذات جدوى .

5 - الخاتمة الختامية للسلسلة الجغرافية:

إن إنهاء هذه السلسلة الوثائقية من قلب الخليل يضعنا أمام مسؤوليتنا الوطنية والسيادية؛ فكل ميزة منشأ وثقافتها عبر هذه الحلقات الثلاث عشرة هي الذخيرة الحقيقية التي سنتسلح بها في أروقة المكتب العربي للزيتون وتداولات مدريد الدولية في 29 أكتوبر الجاري، لنثبت للعالم بالأدلة المخبرية أن زجاجة الزيت الفلسطيني ليست مجرد غذاء، بل هي قصة صمود إنساني وكرامة علمية مصونة بعرق فلاحينا فوق أرضهم المقدسة.

من منصة الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي

شئار: الاقتصاد الفلسطيني يواجه

أزمة مالية ومصرفية ذات أبعاد سياسية



بتطبيق المعايير والممارسات المصرفية الدولية، وتعزيز الرقابة والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يحافظ على سلامة الحساب المصرفي ويعزز ثقة المؤسسات المالية الدولية به. ومن المقرر أن يواصل شنار لقاءاته مع مسؤولين في المؤسسات المالية الدولية على هامش الاجتماعات السنوية، ليبحث سبل حماية الاقتصاد الوطني والنظام المصرفي الفلسطيني، وحشد الدعم الدولي لمواجهة التحديات التي تهدد مقومات الصمود الاقتصادي والمالي.

تحمي العلاقات المصرفية المراسلة من التجاذبات السياسية، وتتيح إعادة النقد بالشئقل بما يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي الفعلي، داعياً المؤسسات المالية الدولية إلى دعم الجهود لضمان استمرار القنوات المالية الرسمية، ومعالجة التحديات التي تعيق حركة الأموال. وأوضح أن القطاع المصرفي الفلسطيني يواصل أداء مهامه رغم الظروف الاستثنائية، مستنداً إلى مؤشرات مالية ورقابية متينة، إذ تتجاوز نسبة كفاية رأس المال 17٪، مشيراً إلى التزام سلطة النقد

عثمان ديون ، والمدير الإداري للمؤسسات المالية في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية فرانسيس ماليج، والمدير التنفيذي في مجموعة البنك الدولي عبد العزيز الملا، إلى جانب نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي كينجي أوكامورا، ونائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق سوبير لال، ونائب رئيس المجلس الأطلسي ورئيس قسم الاقتصاد الدولي جوش ليبسكي. وشدد شنار على ضرورة التوصل إلى ترتيبات مصرفية دائمة وواضحة،

الحياة الجديدة

موفق مطر

سؤال عالماشي

"إسرائيل".. استنساخ منظمات

الإرهاب وزرع ألغام حرب أهلية !!

أسلحتهم وذخيرتها من مخازن الحكومة، أفعالهم المصنفة وفقا للقانون الدولي "جرائم حرب" يمنحها ثلاثي الصهيونية الدينية غطاء قانونيا من دولة خارجة أصلا على القانون الدولي ولا تقر بشرعيتها، ومستعمراتهم أنشئت على أراض ذات ملكية عامة (لدولة الفلسطينية) وأراض خاصة لمواطنين فلسطينيين اغتصبت بقوة السلاح، وتحت الضغط والتروhib، فالليكود برئاسة بنيامين نتنياهو ومعه (عوتسماه يهوديت) ورئيسه إيتمار بن غفير وثالثهما (الحزب القومي الديني – الصهيونية الدينية) على رأسه بتسليل سموتريتش، يعيدون سيرة المنظمات الصهيونية المسلحة التي أنشئت خلال فترة الانتداب البريطاني، وارتكبت عشرات المجازر الدموية بحق المواطنين من الشعب الفلسطيني، صاحب الأرض طبيعيا وتاريخيا. حيث تستغل منظمات "الإرهاب اليهودي" الآن انشغال العالم بالصراعات الإقليمية، والنزاعات الدموية على أسس طائفية، وكذلك الأزمات الدولية ذات الأبعاد الاقتصادية، وتلك المتعلقة بالطلاقه تحديدًا، وتخوف شعوب العالم من من حرب عالمية ثالثة، يجري تضخيم الأسباب المفترضة لاشتعالها –دون مبررات منطقية أو واقعية حتى الساعة بسبب توازن القوى وتحديدا في ظل أسلحة نووية تشكل رادعا حاسما !!

تماما كما استغلت الصهيونية ظروف ووقائع انشغال العالم بالحربين العالميتين الأولى والثانية لترسيخ قواعد المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين، وتوسيعها بالتوازي مع تأسيس قوة عسكرية تحت سمع وبصر دولة الانتداب بريطانيا، التي ما إن أدركت حكومتها الخطر حتى تلقت ضربات مباشرة من المنظمات الصهيونية المسلحة مثل الهاغاناه وايتسل وشنترين، وما تفجير منظمة الإרגون الإرهابية فندق الملك داوود في القدس يوم 22 يوليو من سنة 1946 الذي كان مقراً للأمانة العامة للحكومة البريطانية ومقرّاً للقيادة العسكرية البريطانية راح ضحيته 91 شخصاً، واغتيال الكونت فولك برنادوت في 17 سبتمبر 1948 على يد أعضاء في منظمة شتيرن الإرهابية، وكذلك تججير مقر السكك الحديدية في حيفاالعرقلة حركة نقل القوات البريطانية إلا أمثلة – غير حصرية على عقيلة الإرهاب العنصري المتأصلة، التي تعود بأسماء منظمات صهيونية دينية استعمارية إرهابية مثل "فتيان التال" و"ليهافا" تتبنى تعاميم الإرهابي "مانير كاناهنا"، و"تدفيع الثمن"، و"ريجافيم" التي أسسها وزير المالية في حكومة الائتلاف الحالية وهو (بتسليل سموتريتش) وتمنحها الحكومة الإسرائيلية عبر نفوذ وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير حصانة "تحميها من الملاحقة والاعتقال حال ارتكاب أعضائها الجرائم وفق تخصصات كل منها – سنذكرها بالتفصيل في مقال لاحق.

فهمهة هذه المنظمات اليوم الناشئة في ظل وجود جيش إسرائيلي قوي جدا ويمتلك أحدث وأخطر الأسلحة، ليس كذراع أو قواعد خلفية بمظاهر غير عسكرية رسمية وحسب، بل نرى أهداف إنشائها وجرائمها المنظمة أبعد من الهدف الرئيس؛ وهو الاستيلاء على الأرض ومناطق الثروات الفلسطينية الوعوبة والظاهرة على الأرض، فهذه المنظمات المصنفة "إرهابية" وتقع على مؤسسيها عقوبات دولية أنشئت بـ رعاية "دولة الاحتلال إسرائيل" التي صرعت شعوب الدنيا بادعائها: "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" وأنها "الخط الأول المدافع عن القيم الغربية !!"

كما يتبجح نتنياهو، لكن ما لا يحسه المجتمع السياسي في إسرائيل أن هذه المنظمات اليوم نسخة مشابهة لسابقاتها قبل 15 أيار/ مايو سنة 1948، ومهمتها في يوم ما هي الانقلاب على الدولة، وتزريب أركانها، وشن عمليات إرهابية أيضا، إذ بلغت القناعة لدى الجيل الجديد من الجمهور الإسرائيلي بالعودة من سبيله وما زال متمسكا بالسلام إلى جادة التعقل والاستجابة إلى قرارات الشرعية الدولية، وانتهاج سياسة تؤدي إلى تنفيذ حل الدولتين.

فالصهيونية الدينية تزرع ألغاما مؤقتة، تفجر بعضها تحت أقدام شعب الوطن الأصليين، لكنها تحتفظ بالباقي لضرب أي إمكانية لإحلال السلام على هذه الأرض حتى لو كانت الأهداف (يهودية إسرائيلية) ونلمس تشكل أرضية إدراك في وعي المجتمع الإسرائيلي السياسي، ذلك أن حلقات التاريخ مرتبطة لا يمكن فصلها عن بعضها. فالمنظمات الصهيونية الإرهابية التي عملت في ظل الانتداب البريطاني هاجمت أركان "دولة الانتداب" بريطانيا العظمى التي كانت قائمة في فلسطين !!! والمنظمات الإرهابية اليوم المنشأة في المستعمرات على أرض الضفة الفلسطينية المحتلة، باعتبارها الذراع الضارب لحكومة الصهيونية الدينية العنصرية، تستررب أركان "دولة إسرائيل" يوما ما إذا لم يتحقق هدف إقامة "مملكة إسرائيل الثالثة" ما يعني أن الصهيونية الدينية تنشئ قواعد ومقومات الحرب الأهلية التي يخشاها اليهود العقلانيون في العالم.

فاليوم في إسرائيل لا وجود لمنهج بن غوريون ورؤيته لسياسة الدولة الداخلية – رغم تاريخه الدموي بحق الشعب الفلسطيني – ذلك أن الموجود ثلاثي متطرف يعمل على فرض واقع استعماري احتلالي غير قابل للتغيير، ومستعد لإشغال نازحها (الحرب الأهلية) إن فقدوا فرصة إنشاء "مملكتهم الثالثة".

اشتية يطلع وفداً صحفياً أوروبياً وأميركياً

على التطورات السياسية والميدانية في فلسطين

رام الله- الحياة الجديدة- التقى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الدكتور محمد اشتية، وفدًا صحفيًا أجنبيًا يضم صحفيين أوروبيين وأميركيين، وبحث معهم الأوضاع السياسية في فلسطين. وأكد اشتية أن الخروج من حالة الطوارئ التي يعيشها الشعب الفلسطيني يتطلب حوارًا وطنيًا وإجراء انتخابات عامة، مشددًا على الحاجة إلى تدخل دولي لوقف العدوان على الشعب الفلسطيني. وقال اشتية إن مجلس السلام فشل في وقف العدوان على قطاع غزة، مشيرًا إلى أن عدم بدء عملية إعادة الإعمار، وعدم انسحاب إسرائيل، وعدم دخول اللجنة الإدارية الفلسطينية إلى القطاع، واستمرار إغلاق المعابر. وفيما يتعلق بالانتخابات الإسرائيلية، قال اشتية إن المطلوب هو رئيس وزراء إسرائيلي يعلن استعداده لإنهاء الاحتلال، مشيرًا إلى أن الأفق السياسي غائب عن أجندة الأحزاب الإسرائيلية المتجهة إلى الانتخابات، في ظل تطرف المجتمع الإسرائيلي. وأشار اشتية إلى تصاعد إرهاب المستوطنين واعتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين، وما يرافق ذلك من تضيق على حياتهم اليومية، لافتًا إلى الحواجز والقيود المفروضة على حركة الفلسطينيين، واستهداف المزارعين، وما تتعرض له مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية من دمار، في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية وتفاقم الأوضاع الإنسانية والمعيشية.